المناقشات

كلمة سفير ماليزيا

حقيقة أتيت إلى هنا بعد ما قرأت بالجريدة عن هذا المؤتمر وأنه يتناول الأزمة من منظور إسلامي فجئت لأستفيد ولأننا على يقين بأن المنظور الإسلامي قادر على كل المشكلات.

وقد بين لنا الله سبحانه وتعالى أننا مبتلون ومن هذا الابتلاء نقص الأموال فكيف نعتبر من ذلك ونستعد لمواجهة هذه الابتلاءات فقد أكد لنا الرسول ﷺ «بأن لكل داء دواء» وهكذا النشاط الاقتصادي له أمراضه التي يجب الاستعداد لمواجهتها بالأدوية المناسبة.

وعندما علمت بموضوع المؤتمر وأنه سيقدم العلاج الإسلامي أسعدني ذلك كثيراً لأننا في ماليزيا واجهتنا أزمات كثيرة من هذا النوع وأصبح لدينا خبرة ومن ذلك ما واجهناه في أزمة عام ١٩٩٧م فقد كانت أزمة خاصة اخترعها الغرب لإيقاف الدول الأسيوية لأنه كانت هناك توقعات بأن النهضة والتقدم والحضارة قادمة من الشرق وهم يخافون ذلك فبدأوا في العمل على إيقاف هذا التقدم بوسائل عديدة منها العمل على إسقاط العملة فأسقطوا سعر العملة الماليزية فقاموا بشرائها بكثرة وأخرجوها من ماليزيا ثم قاموا ببيعها بثمن رخيص جداً حتى إننا في ماليزيا بعد هذه الحادثة زادت نسبة الفقر لدينا ٦٠ بالمائة ولكن بفضل الله كان رئيس وزراءنا في هذا الوقت طبيب والأطباء لهم طريقتهم في معرفة الداء وتشخيص الدواء فقام بوضع سياسة لتحديد سعر العملة بحيث لا يمكن أن تباع بأقل من هذا السعر، وقامت بعض البنوك في الدول المجاورة لنا برفع سعر الفائدة على ادخار العملة الماليزية من ٥بالمائة إلى ٢٠ بالمائة حتى يتم تسريب العملة

الماليزية إلى خارج البنوك الوطنية فقامت الحكومة الماليزية بإصدار قرار بأنه إذا لم تعود العملة الماليزية من البنوك خارج الدولة فإنها سوف تعتبرها أموالاً معدومة ولا قيمة لها وكان هناك العديد من الإصلاحات والآن لدينا سياسات قوية جداً بحيث يكون لدينا مناعة ضد الهزات الاقتصادية والأزمات المالية فلا تؤثر فينا بشكل كبير، ولعدم الإطالة أشكركم على حسن استماعكم وأشكر إدارة المؤتمر على دعوتي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجلسة:

شكراً سيادة السفير وندعو الله أن يستفيد الجميع من التجربة الماليزية وأن تكون الندوة غنية وثرية بالمعلومات المفيدة.

والآن نأتي إلى التعليقات والأسئلة والمناقشات وهناك طلب للتعليقات سوف نعطي الكلمة لمن يريدون التعليق والأسئلة سوف يتم الإجابة عليها وأرجو الاختصار نظراً لضيق الوقت.

التعليق الأول للشيخ الأستاذ الدكتور/ محمد بن أحمد الصالح. الجامعة السعودية وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، فليتفضل.

الأستاذ الدكتور/ محمد بن أحمد الصالح

تحية لكافة الحضور ومن هم على المنصة جميعاً بأسمائهم ثم أقول نحن نعرف قوله تعالى ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ ونحن عرفنا الضرب ومكايدهم وشرورهم ومشكلاتهم وهم يصدق عليهم قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ﴾ وندعوا الله أن يصب عليهم سوط عذاب وأن يكون لهم بالمرصاد وإن كنا نحن معاشر المسلمين

نحب الخير كله لكل الناس بل حتى للحيوان فديننا أرشدنا إلى من دخل الجنة بسقياه للكلب ودخول النار لمن حبست الهرة وفي كل ذات كبدة رطبة أجر.

لكننا نعلم جميعاً أن الغرب يتعمد الإساءة للمسلمين وخاصة الدول المستضعفة منها. وأنا أسأل سؤالين:

السؤال الأول: ما الذي جعل سعر البترول يواكب هذه الأزمة وهذا الشر المستطير فكان البترول بالأمس القريب بمائة وسبع وأربعين واليوم هو بسبع وسبعين فالانخفاض أكثر من النصف لماذا لأن هناك مكايد لتحطيم العالم الإسلامي.

السؤال الثاني: لماذا صارت إيران بمنأى عن هذا الزلزال الشديد والأزمة العنيفة فمن العجيب أنه بلغني أن الاقتصاد الإيراني ينمو الآن بنسبة ٢٠ بالمائة بينما تتحطم الاقتصاديات الأخرى بنسب عالية جداً والحقيقة أريد أن أتحدث بشكل أوسع ولكن لضيق الوقت ولارتباطي بميعاد مع السيد رئيس جامعة الأزهر فأنا مضطر أن أنهى حديثي وشكراً للجميع.

الكلمة للدكتور صلاح زين الدين:

أشكر السيد رئيس الجلسة والمركز وإدارته على طرح هذا الموضوع وفي الحقيقة لدي سؤالين الأول للدكتور محمد عبد الحليم عمر والثاني للأستاذ ممدوح الولي.

السؤال للأستاذ ممدوح أعطيت تشخيصاً وتوضيحاً وتوصيفاً عظيماً وربما جمع فيه كل ما تتناقله الصحافة العالمية، ولكني أقول إن هذه الأزمة ليست نقدية ولم تبدأ مع إنهيار سوق العقارات بأمريكا، ولي تشخيص آخر

أقوله وهو ذو محمل علمي وهو مرتبط بالسؤال الثاني المقدم للدكتور محمد عبد الحليم عمر وهو أنه ذكر أسباب مهمة شخصت الأزمة وهي تتلخص في العمل بالنظام الربوي.

والثانية أخلاقيات التعامل الخارجة عن مبادئ الإسلام فالآن كيف نروج لنموذج اقتصادي إسلامي نقدمه للغرب وهم الآن يبحثون عن مخرج مما هم فيه من أزمة وأنا في رأيي أنهم لن يقبلو بمنطقنا في ظل الدعاية المغرضة الموجهة نحو الإسلام والمسلمين وأنا أعتقد أنه علينا أن نخاطبهم بلغتهم وهو أن الاقتصاد الرأسمالي وسياساته والتي يعاد تطبيقها الآن فالتدخل الحكومي الآن من قبل بوش والجمهوريين والعمل على خفض سعر الفائدة نحو الصفرية هو ما نادى به «كنز» من قبل وهو ما عليه الإسلام وهو يضمن لهم الخروج من الأزمة وسلبياتها.

إذًا نحن الآن لسنا أمام أزمة مالية ونقدية بل نحن أمام أزمة هيكلية لم تبدأ مع أزمة العقارات كما تروج الصحف وإنما هي بدأت مع بداية أزمة الأسواق المالية في عام ١٩٩٨م بجنوب شرق آسيا وهذا هو التحليل العلمي السليم ولننظر لما يحدث الآن في المركز الرأسمالي العالمي ففي خلال عشر سنوات جرى ما يجرى والترويج له من الحوكمة ثانياً معايير لجنة بازل كل هذا لضمان الوصاية والحماية للاستثمارات الأجنبية على حساب الدول النامية فنحن مطالبون بأن تسهم الفوائض المالية العربية في علاج هذه الأزمة .. وشكراً

الكلمة للدكتور عارف الدسوقي

بعد السلام والتحية للجميع أبدأ ببعض النقاط الرقمية إلى حد ما

إنطلاقاً من هذه الأزمة وهي تكاد تكون صورة مماثلة لما حدث في أزمة عام ١٩٣٠م وتداعيات أزمة ١٩٣٠م كانت تحديداً عندما بدأت الحرب العالمية الثانية حيث اتجه الناس إلى القضاء على طوائف معينة كانت سبباً في هذه الأزمة والكل يعرف وقد أكدت هذه الأزمة السابقة فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي وتحول الناس نحو الرأسمالية فشل ذريع من قبل وقد تأكد الآن فشل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر والاشتراكي والاتجاهات الآن في الغرب تتحدث عن اقتصاد جديد يتجه وبدون مناقشة وبدون فخر إلى الاقتصاد الإسلامي والمفروض الآن أن دور هذا المركز يتجه إلى التوعية بهذا الاتجاه وتسهيل فهمه والتوجه نحوه وتفعيله.

والنقطة الرقمية التي من المفروض أن أتحدث بها هي أنه من المفروض أن حجم الأثر على مصر أو على أي دولة عربية يكون من خلال درجة التشابك مع الاقتصاد الأمريكي وبالنسبة لمصر فإنها كانت مقدرة بحوالى ١٥ بالمائة لكن الأثر التتابعي الذي انتقل للاقتصاد المصري وللبورصات المصرية متساوي أو ربما فاق الأثر المباشر للأزمة الذي حدث بأمريكا هل هذا يدل على أن تصدير الأزمة من أمريكا هو شيء مخطط له بحيث يتم تصديرها إلى الدول العربية والإسلامية.

وكان هذا يقتضي أن نستمع إلى المتخصصين ليبينوا لنا حجم الأثر على الاقتصاد المصري ولكن بما أن هذا لم يحدث فهو دليل على عدم الشفافية.

والسؤال الأخير الذي نطرحه على أنفسنا هو كيف يمكننا الاستفاده من هذه الأزمة والخروج بأقل الخسائر على الاقتصاد المصري فذوي الخبرة

والمتخصصين مسئولون أمام الله وأمام الناس وأنا أقترح كحل لهذة الأزمة طرح الحلول الآتية ومن بينها:

أولاً: تفعيل سياسة الاعتماد على الذات.

ثانياً: عودة فوائض رأس المال العربي من البنوك الأوروبية والأمريكية إلى الاقتصاد العربي والإسلامي والوطني بدلاً من تآكلها في الخارج.

ثالثاً: أن يتم التأمين من قبل المستثمرين العرب على أعمالهم في شركات التأمين العربية والإسلامية بدلاً من الشركات الأمريكية والأوروبية.

رابعاً: التكامل الاقتصادي العربي ضرورة لابد من تفعيلها.

كلمة الأستاذ بهاء صابر

هذه الأزمة يا سيدي صناعة بشرية صنعناها بأنفسنا وذلك مصداقاً لقوله تعالى ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ أما الصنعة فلخصها سبحانه وتعالى في قوله ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ الآية: فصنعة الإله تحقق المصلحة أما صنعة البشر فترتبت عليها المفاسد كلها وعلى الذين صنعوا المفسدة أن يراجعوا أنفسهم لماذا ظهرت هذه المفاسد والأزمات حتى يمكنهم العمل على إصلاحها.

ونحن المسلمون نرى أن صلاح حالنا هو اتباع منهجنا الإلهي الذي يحقق مصالح العباد جميعاً فنهى الإسلام عن الربا والغرر وكل العقود الفاسدة التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة وانتقلت إلينا لأننا نسير في منظومة اقتصادية عالمية لا يمكننا الانفصال عنها وعلينا أن ننظر في شريعتنا وكيف يمكن أن تحقق لنا اقتصاداً مستقلاً عن الاقتصاد العالمي.

الآن يا سيدي البنوك في العالم الإسلامي وفي مصر لنا فيها رؤية أنا وأخي الدكتور حسين فهمي جزاه الله خيراً وهي تلخص كيف يمكن لنا استثمار أموالنا بطريقة آمنة إلى حد ما فالبنوك تؤدي خدمات وإئتمان وهي بنوك وساطة ولنا رؤية لعلكم تسمحون بدراستها وهي فصل نظام الإئتمان عن نظام الخدمات فيقوم نظام الخدمات للحساب الجاري والخدمات المختلفة والحساب الجاري يغطي مائة بالمائة فلا يستخدم منه البنك شيئاً أما نظام الإئتمان والاستثمار أن تنشأ هناك مؤسسات كصناديق الاستثمار وخلافه تقوم باستثمار الأموال بعيداً عن هذه البنوك التي تضاعف الإئتمان وتخلق المشكلات فتؤدي إلى وجود طلب عالٍ على سلع هي غير متواجدة حقيقة.

الأستاذ سمير نوفل:

بخصوص ما قدمه الأستاذ ممدوح فهو ملخص رائع نرجو طباعته قبل نهاية الندوة وتوزيعه على الحضور.

بالنسبة للأستاذ حنفي أختلف معه في تعليقه على أن إدارة البورصة ليس بيدها حل لما يحدث وأنا أختلف معه في ذلك فللأسف أن إدارة الأزمة من قبل البورصة كانت دون المستوى بكثير فنحن الدولة الوحيدة التي وصل الانخفاض فيها إلى نسبة ٤٤ بالمائة بإستثناء بورصة شنغاي وفي خلال يومين هبطت البورصة المصرية أكثر من ٢٥ بالمائة ولذلك نحن بحاجة إلى التنبيه على وجوب ترشيد إدارة البورصة المصرية فهناك قصور في الأداء وفي إدارة الأزمة وهذا ما أدى إلى تفاقم الأزمة في مصر.

وبالنسبة لما آثاره الدكتور محمد حول نقطة القيمة العادلة وأن في ذلك تدخل شخصي وأنا أعتقد أننا لدينا الآن من الأساليب الإحصائية الرائعة

والمتقدمة من ناحية الأسعار القياسية والمتابعة العالمية من بعض الجهات لمسألة الأسعار والتكاليف، وبأمانة شديدة التكلفة التاريخية لا تصلح للتعامل الاقتصادي ولابد من الصراحة ولكن لابد أن نعرف كيفية الانتقال من قيمة تاريخية إلى قيمة عادلة لا يختلف عليها فهل من الممكن أن نلجأ إلى أسلوب إحصاء عالمي أو محلي يتفق عليه ونحن بحاجة إلى ذلك فعلاً وشكراً.

مداخلة الأستاذ حنفي عوض

في الحقيقة أدى انهيار الأسهم لكارثة إذ أصبح الناس في غيب، وهناك نكتة تتردد في البورصة، بخصوص موضوع فودافون وشعار تحدث بالليل أرخص، ويوم انهيار الأسهم بنسبة ١٦٪ اتصل رئيس البورصة بالسيد رئيس الوزراء ليخبره بما يحدث فسأله عن الساعة الآن فرد عليه إنها الحادية عشر صباحاً فقال له رئيس الوزراء اتصل بالليل أرخص!، وهذا يعكس عدم الاهتمام بالأزمة أو اتخاذ أي إجراء بخصوصها.

والمشكلة الثانية في رؤساء مجالس إدارة الشركات وانعدام الثقافة الاستثمارية لديهم وهذه كارثة إذ ليس من المعقول ألا يدرك هؤلاء أن من أهم أدوارهم المحافظة على أموال المستثمرين والأزمة بحق كبيرة ومظهر ذلك هو الانخفاض الكبير في أسعار أسهم كثير من المؤسسات مثل مدينة الإنتاج الإعلامي التي طرحت للاكتتاب من أكثر من ست سنوات بعشرة جنيهات وهي الآن بستة جنيهات فقط وغيرها كثير.

وأود أن أقول إن هناك أكثر من عشرين شركة عملت على زيادة رأسمالها بنسبة كبيرة في الفترة الماضية فلماذا تترك هذه الشركات أسهمها تباع بأرخص الأثمان في هذا الانهيار لماذا لا تقوم الشركة بشراء أسهمها من البورصة وهي بأقل من قيمتها الاسمية ثم تعدمها، فرؤساء مجالس الإدارة بالشركات يعتقدون أنه مادام الإنتاج مستمراً فإنهم بخير ولا يدركون حجم الكارثة المتمثلة في انهيار أسعار أسهم هذه الشركات بالبورصة.

النقطة الثالثة: من عوامل ازدياد الأزمة ضعف الوعي الاستثماري لدى الأفراد وجميعنا يدرك هذا من تصرفات الأفراد فبدلاً من أن يقوم الأفراد

بالاستثمار في الصناديق الاستثمارية التي تديرها مؤسسات مالية واعية يقومون هم بالبيع والشراء وهم قليلو الخبرة باتجاهات مؤشرات الأسواق.

النقطة الرابعة: وهي قلة أو ضعف الوعي الإعلامي والتوجية الإعلامي فالإعلاميون لا يدركون كيفية التعامل مع الجوانب الاقتصادية ويتعاملون معها من منطلق تعاملهم مع بقية الأخبار العادية فالخبر عندهم مسلم به وهو مجرد خبر بحادث وقع وليس هناك أي تحليلات للأخبار ولا لم يمكن أن يحدثه هذا الخبر أوذاك في حين أن الفضائيات تقوم بالتحليلات الاقتصادية اللازمة لكافة الأخبار وبالرغم مما لدينا من إمكانيات اقتصادية هائله وعدد القنوات الإعلامية الكبيرة إلا أنه لا يوجد لدينا قناة اقتصادية واحدة وإن وجدت قناة، فإنها دون المستوى حتى إن التليفزيون الرسمي يبث لنا الأخبار الاقتصادية مثلها مثل أي خبر دون تحليل وافي أو مناقشة للخبر.

وأنا في تصوري أن هناك ثلاثة محاور يجب أن نتحرك من خلالها:

أولاً: رفع الوعي، ووضع الحقائق فيجب مصارحة الناس بالحجم الحقيقي للأزمة ومدى الخسائر الناتجة عنها وموطن كل مشكلة في النشاط الاقتصادي.

الجزء الثاني: هو رفع الوعي الاقتصادي لدى الناس من خلال [illegible] مع رجال الأعمال ورؤساء الشركات لشرح خططهم الاستثمارية المتباينة.

ثانياً. مراجعة وتعديل وإضافة القرارت الإدارية مثل مراجعة قرار [illegible] الشراء والبيع في نفس الجلسة فهذا يجب مراجعته لأنه من عوامل [illegible] وهذا ليس وقت المضاربات.

كذلك مراجعة موضوع الشراء بالهامش فهو أحد أهم المشاكل التي قد تؤدي إلى فقدان رأس مال المستثمر ربما بكامله كذلك تسهيل إجراءات شراء أسهم الخزانة العامة فتطيل مدة بقاءه إلى سنتين بدلاً من سنة واحدة.

نقطة أخيرة وهي ما حدث يوم نزول السوق ١٦ بالمائة حيث إن هناك عشرين شركة أغلق السوق عليها وهي خاسرة بنسبة ٢٠ بالمائة وأربعون شركة أغلق عليها وهي خاسرة بنسبة ١٠ بالمائة وطبقاً لقواعد السوق أنه عند خسارة بعض الشركات بنسبة ٢٠ بالمائة فإنه يجب غلق السوق إلى آخر الجلسة وليس نصف ساعة فقط كما حدث يوم هذه الكارثة فهذه الآلية في حاجة إلى التعديل حيث إن مائة سهم فقط طرحت للبيع من أصل أسهم الأربعون شركة المذكورة فأدت هذه المائة سهم إلى هذا الانهيار حيث أغلق المؤشر على هبوط عشرين بالمائة على أسعار هذه الأسهم المائة وهذا يؤدي آلياً إلى أنه من الممكن أن ينزل رأسمال البورصة الإجمالي إلى خمسين بالمائة من أجل طرح مائة سهم يتم الإغلاق على أسعارها بهبوط ٢٠ أو ٣٠ بالمائة وهذا ليس عملاً صحيحاً.

فقد حدث أن طرح أحد المستثمرين مائة سهم وحصل عليها الهبوط ١٠ بالمائة فأوقف التعامل لمدة نصف ساعة ثم قام بطرح مائة آخرين فهبطت الأسعار ١٠ بالمائة أخرى أغلق عليها السوق وهناك إحدى الشركات تسمى بيونير في أول يومين أغلقت على هبوط ٢٠ بالمائة في اليوم الأول بعد العيد وفي اليوم التالي هبطت ٢٠ بالمائة أخرى وفي اليوم الثالث أغلقت على إرتفاع ٢٠ بالمائة اليوم الأول طرحت مائة سهم والثاني ٥٠٠ مائة سهم واليوم الثالث بعشرين الف سهم تقريباً.

ففي هذه الحالة يجب على إدارة البورصة أن توقف التعامل لأن هذا لا يعبر عن الأسعار الحقيقية للسوق.

آخر شيء وهو ما يخاف منه الحكومات وعليه رقابة شديدة هو التدخل المالي الواعي فنحن حقاً دولة فقيرة وقمنا بخصصة كثير من المشاريع فمثلاً المطاحن بيعت بخمسين أو ستين أو سبعين جنيهاً للسهم وهي الآن بخمس وعشرين فقط فلماذا لا تقوم الحكومة بشراء هذه الأسهم الخاسرة وهي في الحقيقة ذات عائد استثماري جيد قد يبلغ أو يزيد عن ١٧٪ ولماذا لا نعد لجان حكومية للمتابعة والرقابة ولها حق التدخل في أعمال السوق حتى تمر الأزمة وتنضبط الأسواق.

فالتدخل الحكومي لا يمكن الاستغناء عنه بأية حال. وشكراً

إجابة الأسئلة

الأسئلة الموجه إلى الأستاذ عوض

بخصوص ما قالته الأستاذة بسنت نحن ليس لدينا حقاً مشتقات بالصورة المعروفة في الغرب بإستثناء الشراء بالهامش والبيع على المكشوف وصدر قرار ولكنه لم يطبق حتى الآن فليس لدينا بالفعل سوى الشراء بالهامش والبيع والشراء بذات الجلسة أما البيع على المكشوف فلم يطبق لدينا حتى الآن بالفعل.

وبخصوص المضاربات نحن بالفعل لدينا نسبة من المضاربات منها الجيد الذي ينشط الأسواق ومنها السيء الذي يفسد الأسواق وهذه تتخذ الهيئة حيالها إجراءات جادة لمنعها والمتابع للصحف يقرأ أخيرا أن هناك شركة توقف تداول أوراقها وتم تحويل رئيسها للنيابة هو وبعض المستثمرين.

وبخصوص خروج الأجانب فإن ذلك بالفعل يؤدي إلى تقليل الاحتياطي لأن صافي مراكزهم الآن متجه نحو البيع بشكل كبير نبيع فوق المليار دولار في الشهر الماضي، كما أنه يؤدي إلى خفض التداول. لكن في الحقيقة دور الأجانب مهم في التداول ويوفر السيولة والعملة الصعبة بدخول وخروج الأجانب. ولكن أعتقد أن تأثيرها على البورصة ليس هاماً بشكل كبير بدليل البورصة السعودية ليس لديها مستثمرون أجانب فخروج الأجانب من البورصة لا يشكل مشكلة كبيرة.

وبخصوص دور إدارة البورصة فإنه لا يحكمه إلا القانون المنظم لها ولا يمكن أن تقوم بدور لا ينص عليه القانون فلها فتح التداول وقيد الأوراق ومراجعة العمليات ولكن الإدارة الكلية للبورصة مثل معرفة حجم

تعاملات الأجانب والتحكم فيه بالدخول أو الخروج أو الارتفاع أو الخفض وما إلى ذلك فليس في سلطة إدارة البورصة وهي مشكلة أكبر من إدارة البورصة بشكل كبير:

سؤال بخصوص هل هناك آثار حقيقية لما يحدث في البورصة على الاقتصاد الحقيقي ؟ نعم هناك آثار لما يحدث واتضح ذلك في آخر اكتتاب قامت به إحدى الشركات حيث لم يتم تغطية الاكتتاب إلا نسبة ٤٠ بالمائة من الأوراق المطروحة للاكتتاب فهذا يعني أن أي تطوير أو توسيع في هذه الشركة سوف يقف أو يبحث عن بديل آخر للتمويل فيقترض من البنوك.

الأسئلة الموجه إلى الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

سؤال من الدكتور مصطفى يونس يوسف/ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يقول فيه: ما هو رأي الشرع في الاستثمار العقاري المصري وخاصة المشاريع التي تروج شعار اشتر المنزل أفضل من الإيجار.

أولاً: قبل أن يصدر القانون قمنا هنا بعمل ثلاث لقاءات ما بين مؤتمر وندوة وحلقة نقاشية وقدمت فيها مقترحات وطلبات إسلامية بين وجهة النظر الإسلامية في هذا القانون وهذا القانون بحالته الراهنة رغم أنه للأسف قدم لمجمع البحوث ولكنه قدم بطريقة بها أخطاء فنية حتى يجيزها المجمع ولا يرفضها فوافق عليها المجمع حسب الفكرة التي قدمت وسموها تحت عنوان حوالة الحق وليس الفرض وقالوا إنها ليس بها مداينة ولا فوائد وإنما هو صيغة حوالة حق وبالطبع هناك فرق بين الدين وحوالة الحق كما يعرف أساتذة القانون، وخرج القانون على هذا الشكل وهو غير جائز شرعاً على هذا الشكل لأن مبلغ التحويل يعتبر فرض ومن عجب العجاب أنهم سموا المبلغ الذي في العقد مستثمر فكيف ذلك وهو لا عائد له ولكنهم أرادوا بذلك

أن يخدعوا المشايخ لأن تكييف المشتري على أنه مستثمر يعني أنه سيكون له عائد استثماري ولابد لمن يموله أن يكون له نسبة من ذلك العائد؟

سؤال من الدكتوره/ زينب الأشوح

تقول ألا ترون أن هذه الأزمة ما هي إلا تحقيق للوعيد الصادر من الله سبحانه وتعالى بالحرب لمن يخالفه ويرتد عن طريقه وأنا قلت لا لأن الحرب من الله سبحانه وتعالى عقوبة للردة والإسلام جعل لكل جريمة عقوبة واحدة والربا هو الجريمة الوحيدة التي لها أربع عقوبات وجميعها تحقق حتى قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾.

فانظر إلى صورة الناس بالبورصة وهم يمشون مذهولين وباكين ومنهم من انتحر ومنهم من أصابته الغيبوبة فهذا هو المس الذي توعدهم الله به.

ولماذا لا نستفيد من تجربة الاقتصاد الإسلامي ونسعى إلى تطبيق نظام اقتصادي إسلامي؟

قلنا وبينا وجوب ذلك كثيراً ووصينا به.

وهنا سؤال أيضاً عن عدم وجود اقتصاد إسلامي في مصر؟

يا أخواني نحن والحمد لله مسلمون والإسلام عقيدة وعبادات ومعاملات والحمد لله نحن مؤمنون كأفراد.

والعبادات بالرغم من التقصير إلا أنها تؤدي بشكل جيد من صلاة وحج وزكاة.

أما المعاملات فيجب على كل مسلم أن يسأل نفسه هل هذا يرضى الله أم لا ومن هنا يقول المولى سبحانه وتعالى ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ﴾

فذلك يعني أن تكون نية الإنسان في كل عمله رضا الله سبحانه وتعالى لينال الثواب في الآخرة وليكن مقصود الآخرة بجوار الدنيا فلا يسرف ولا يقتر.

ولتطبيق الاقتصاد الإسلامي يجب مراعاة أمران:

الأول: عند التصرف من كل مسئول عن عمل ما أن يسئل نفسه هل هذا العمل يرضى الله أم لا فإن وجد في نفسه تقصيراً عليه أن يسعى في إصلاحه.

سؤال: ما الحكم القطعي للإسلام في هذه الأزمة المالية؟

حقيقة لا يوجد ما يسمى بحكم الأزمة المالية ولكن حكم الأسباب المؤدية لها وقد بيناها تفصيلاً في البحث الذي بين أيديكم.

سؤال: كيف يمكن تلاشي هذه الأزمة في مصر؟

أظن أن الأستاذة بسنت بينت كيفية ذلك وقدمت العلاج لهذه الأزمة من خلال المصارف وتحدث في ذلك أيضاً الأستاذ حنفي بشكل كاف.

سؤال من الأستاذ/خالد حماد

هل آن الآن أن يسمع العالم الطرح الإسلامي في الاقتصاد وضوابطه وأخلاقه وهل نحن مسئولون عن إظهار هذا الطرح؟

نحن نحاول جادين في ذلك واطمئن أنني في الحقيقة يأتيني الكثير من الأجانب ليعرفوا ويتعلموا الكثير ممن الاقتصاد الإسلامي ولكن لدينا عائقان أولاً: قلة مؤلفات الاقتصاد الإسلامي ثانياً: نماذج التطبيق لدينا بعضها للأسف يستغل الدين للمكاسب الشخصية فهناك تطبيق ولكن بشكل خاطيء.

سؤال من الأستاذ/ إسماعيل الفخراني صحفي بالأهرام

ان وزارة المالية لم نسمعه؟

وزارة المالية قدمت كلمتها في آخر الجلسة فلو كان السائل موجوداً لسمعها.

سؤال من محمد أبو عميره/ صحفي

هل هناك اقتصاد إسلامي في مصر؟

نعم يوجد اقتصاد إسلامي في مصر

سؤال: ما تأثير الأزمة على مصر؟

أجاب عن ذلك الزملاء

الأسئلة الموجهة للأستاذة/ بسنت

سؤال من الأستاذ/ أشرف عطا الله

س: لماذا لا تمول المشاريع الكبيرة مادام يوجد لدينا فائض سيولة كبير؟

ج: حقيقية لا يوجد مشروع كبير له دراسة جدوى جيدة لم نقم بتمويله بل على العكس إن الشكوى هي في إحجام البنوك عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا أدى إلى خلل اقتصادي عام وخلل داخل البنوك والاقتصاد الأمريكي بالرغم مما به من مشاكل فإن ٨٥ بالمائة من التمويل موجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة تحتل ١٥ بالمائة على عكس ما لدينا.

سؤال من الدكتورة/ زينب النجار

س: ما هو مصير الأموال المودعة بالبنوك المصرية في شهادات استثمار؟

ج: لا خوف على شهادات الاستثمار أولاً لأنها بالجنيهات المصرية ثانياً أنها مضمونة من الحكومة وثالثاً وهو ما تخافه على قيمة الشهادات هو التضخم وليس الأزمة الحالية.

سؤال من الدكتوره/ نادية عبد الحليم

س: هل عند إفلاس البنوك الأمريكية ستتخذ إجراءات قسمة غرماء ويتم إعدام الديون الخارجية؟

ج: لا. أولاً الودائع مضمونة في البنوك الأمريكية في حدود مائة ألف دولار تقريباً ويفكرون في دفعها إلى مائتين ألف دولار وثانياً: هم لا يفرقون بين المودع الأجنبي والأمريكي والإفلاس هناك له قانون وعادة البنوك لا تدع الإفلاس لكي تغلق ولكن ما يتم هو إدماج البنك أو الاستحواذ عليه أو بيعه لبنك آخر.

سؤال من الأستاذة الدكتورة/ حنان النجار

س: ما احتملات ارتفاع سعر الدولار؟

جـ: أتوقع ارتفاعه لأنه بالنسبة للأزمات في أمريكا يتجه الجمهور نحو الذهب لأنه في نظرهم يحفظ قيمته لمدة طويلة وفي بعض الأحيان كان الاتجاه نحو العقار لكن الآن الذهب هو السائد أما في مصر فكثير من الناس لا زال يفكر أن الدولار حافظ للقيمة بالإضافة إلى أن الأجانب المستثمرين يخرجون من مصر فهناك طلب على الدولار وقد يشتد هذا الطلب لأجل الاستيراد ولأسباب أخرى كثيرة...

سؤال من الأستاذ/ يوسف سعد يوسف

س: هل يعتبر الذهب الملاذ الآمن ؟

جـ: فعلاً يعد الذهب الآن هو الملاذ الآمن ولكن يقصد به الذهب السبائك وليس الذهب المصوغ وللأسف ليس لدينا هنا بورصة للذهب لكنة في نظري الآن هو أكثر شيء آمن في هذا الوقت.

سؤال من الأستاذ/ محمد سيف الدين

س: ما هو سعر الدولار في الأوقات القادمة؟

جـ: ربما يرتفع قليلاً والله أعلم

س: هل البنوك الإسلامية العاملة في مصر تعمل على تطبيق نظام التمويل العقاري طبقاً للقانون المعمول به؟

جـ: طبعاً تقوم بتطبيقه طبقاً للقانون.

الأسئلة الموجهة لسفير ماليزيا

سؤال: حول تأثير الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد الماليزي؟

ج: طبعاً هناك تأثير ولكنه محدود لأن الاستثمارات الأجنبية في ماليزيا أكثرها أمريكي وكذا أكبر صادرات ماليزيا أغلبها نحو أمريكا لكن بجانب ذلك نلاحظ أننا نربح من هذه الأزمة ودليل ذلك زيادة الاستثمارات في ماليزيا بثلاثين بليون دولار يستثمر في ماليزيا بعد الأزمة.

س: سؤال آخر حول المناعة؟

ج: نعم هناك مناعات تكتيكية لا يمكن الحديث عنها الآن ولكن أقول إنه بما نفعله بعد هذه الأزمة أولاً أننا أصبح لدينا احتياطي كبير من العملات الأجنبية لمواجهة أية أزمة عملنا على تجميعه كما أنه ليس علينا ديون أجنبية رسمية على الدولة باستثناء بعض الديون أثمان الواردات وهي بسيطة جداً بجانب ما لدينا من احتياطات كبيرة، كما إننا نتجه نحو الإنتاج ونقول بأن الأمة الإسلامية لابد وأن تكون منتجة لا مستهلكة وعلى كل الشعوب المسلمة أن تكون منتجة وماليزيا بلد منتج وتجاري ويصدر كثيراً للخارج فلا نشعر بأي خوف من هذه الأزمة ولا نعتمد في صادراتنا على أمريكا فقط بل ننوع في أسواقنا دول عديدة كأوربا والصين والعالم كله وبجانب ذلك هناك مناعة أخرى يمكن أن نقرأها في التقارير التي تكتب عن الاقتصاد الماليزي.

بالنسبة للاقتصاد الإيراني هو حقاً رقم ٢٩ في العالم ومصر رقم ٥٢ لكن الاقتصاد الإيراني يعتمد على سلعة واحدة هي البترول في ظل حصار غربي شديد بالإضافة إلى احتياطات الغاز الإيراني إلا أن إيران تحاول مع باكستان أو الهند أن تمد خط غاز ولكن يحول دون ذلك الحصار الأمريكي كما تحاول إيران مد خطوط الغاز لترويجه من خلال البحر المتوسط أو البحر الأسود ولكن توجد ضغوط على تركيا والدول المجاورة لمنع ذلك كما أن هناك خطر على الشركات الغربية التى تستثمر يستثمر في إيران بأكثر من ٢٠ مليون دولار فبالفعل الاقتصاد الإيراني محاصر لديه نسبة تضخم كبيرة وصلت إلى ٢٥ بالمائة ولديه مشاكل في الاستثمار حتى إنه لا يستطيع إقامة استثمارات في مجال المشتقات البترولية حتى إنه يستورد احتياجاته من البنزين من الخارج.

بخصوص إدارة البورصة أقول إنها في مصر إدارة موظفين وليسوا مستقلين وأدلل على ذلك بمشهد لو حدث في أي بلد في العالم لحولوا جميعا إلى القضاء في يوم بدء التداول على المصرية للاتصالات ذهب وزير الاتصالات مع وزير الاستثمار ورئيس شركة المصرية للاتصالات إلى البورصة المصرية ووقفوا في شرفة صالة الاكتتاب ليشهدوا بدء الاكتتاب على أسهم المصرية للاتصالات وكأنها مرفق حكومي خاضع لسلطة الوزير وهذا يعني ضعف النظام كما أن هناك محاباة في تعيين موظفين البورصة ذوي القربى من الوزراء وهذا يدل على خفض نظام البورصة المصرية ومدى شكليتها وأنها لا ترقى إلى الإدارة الحكيمة.

بخصوص وجود الأجانب في البورصة أختلف مع ما قاله الأستاذ

حنفي فوجود الأجانب ضار بالبورصة ففي العام الماضي ٢٠٠٧ تعاملات الأجانب في البورصة المصرية أحدثت تدفقاً سالباً للخارج بمقدار ٢,٧ مليار دولار لأنهم لم يأتوا ليبنوا وإنما جاءوا ليستفيدوا لذلك يسمونه بالعصفور الطائر جاء ليخطف الثمار ليطير بها.

فنحن بحاجة للاستثمار المباشر الذي يقيم المشاريع أما المضارب في البورصة فلا نريده لأنه يضرنا لأنه أكثر كفاءة منا ويقوم بتحويل أرباحه على الفور ويخسر صغار المستثمرين المصريين عديمي الكفاءة.

فيما يخص كلام الأستاذة بسنت أن المشكلة العالمية أزمة سيولة اتفق معها في ذلك ولكن أضيف أن الأزمة الحقيقية هي أزمة ثقة فكثير من البنوك لديها سيولة ترفض إخراجها لأنها لا تثق في قدرة الشركات على السداد فلو أن هناك ثقة سوف تقوم البنوك بإقراض بعضها ومن ثم تقرض عملائها وتتوافر لديها سيولة ولكن انعدام الثقة يمنع ذلك وهو ما يؤدي إلى عدم فاعلية أية إجراءات تم اتخاذها حتى الآن من قبل الحكومات.

وبخصوص ضمان الودائع صدرت قرارات بأمريكا برفع ضمان الودائع إلى ٢٥٠ ألف دولار وكذا في أيرلندا جعلت الضمان مائة بالمائة على الودائع مما جعل بريطانيا تحتج على ذلك وكذا ألمانيا قامت برفع ضمان الودائع إلى مائة بالمائة وكذا النمسا وبعض دول أوروبا وأقل حد لضمان الودائع في بعض دول أوروبا كاليونان وقبرص وغيرها هو عشرين ألف دولار أما نحن في مصر فلا يوجد أي ضمان للودائع حتى الآن.

سؤال من الأستاذ/ عمر سيد أحمد

س: هل ستؤثر الانتخابات الرئاسية الأمريكية على طول حل فترة الأزمة واختلاف معايير الحلول؟

ج: بالطبع جميعكم ترون أن المرشحين الاثنين يحاول كل منهم استغلال هذه الأزمة لصالحه ويتقدم باقتراحات وحلول لها وبالرغم من تقدم أوباما على ماكين في الناحية الاقتصادية إلا أننا رأينا منذ ثلاثة أيام أن ماكين وعد بحل مشكلة أصحاب قروض المساكن ولعل هذا هو السبب في تأخير قرارات مجلس النواب بشأن الأزمة.

سؤال من الأستاذ/ محمود زيدان:

س: هل تعمد المسئولون في الحكومة المصرية خداعنا في تصريحاتهم حول هذه الأزمة؟

ج: أقول له يا سيدي الخداع موجود ومنذ زمن طويل وكثيراً ما سمعنا عن أرقام الاستثمارات أجنبية بعدما كانت قبل الوزارة الحالية أربع مائة وسبع مليون أصبحت بقدرة قادر في ظل الوزارة الحالية وفي خلال السنة الأولى ثلاثة وسبع من عشرة مليار دولار وفي السنة الثانية ستة وواحد من عشرة وفي السنة الثالثة أصبحت أحد عشر مليار وواحد من عشرة وفي العام الحالى أصبحت ثلاثة عشر مليار دولار فالخداع مستمر منذ زمن طويل ومازال مستمراً.

رئيس الجلسة

سؤال: ما هي الآليات التي تتبعها الحكومة أو المسئولون لتخطي هذه الأزمة؟

سؤال آخر: لماذا لا تعتمد مصر على نفسها ولا وتتأثر دائما بما حولها من اقتصاد خارجي؟

يا سيدي نحن معتمدون على أنفسنا والمهم هو مفهوم الاعتماد على النفس.

سؤال آخر: من الأستاذ/ مصطفى محمود: هل هناك دور سياسي لحل هذه الأزمة وما علاقة السياسة بحل هذه الأزمة؟

سؤال آخر: ما هو تأثير هذه الأزمة على المعونات التي تقدمها الدول المانحة؟

بالطبع ستتأثر سلباً

سؤال آخر: حول أثر الأزمة على الأسعار؟

هناك آثار تزيد من التضخم وآثار تحد منه وآثار منخفضة والأثر النهائي في حاجة إلى دراسة تفصيلية.